

فعالية الائتمان المصرفي في تطوير المشاريع الاستثمارية

The Effectiveness Of Bank Credit In The Development Of Investment Projects

تاريخ النشر: 2018/06/20

تاريخ القبول: 2018/05/24

تاريخ الإستلام: 2018/02/17

د/ شايب باشا كريمة

جامعة لونيبي علي، العفرون - الجزائر

ملخص:

يمارس الجهاز المصرفي دورا بارزا في الحياة الاقتصادية، فهو أداة لا يمكن الاستغناء عنها كونه عاملا هاما لتمويل المشاريع والمساهمة في ترقية وتطوير الاقتصاد الوطني. وبهذا تعتبر القروض البنكية المحور الأساسي لهذا النظام وتعد النشاط الرئيسي لعمل البنوك، كما للقروض دور كبير في تفعيل الاستثمارات الممولة من طرف البنوك وإنعاش الاقتصاد الوطني، والمساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية، فمن خلالها تحقق أهداف المنشآت من أرباح واستمرارية، وبالتالي بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية. وعليه فقطاع البنوك يقوم بدور حيوي في مجال دفع التنمية من جهة ومن جهة أخرى تحقيق الربح كون الإقراض هو المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك مهما تعددت مصادر الإيرادات الأخرى، كما تعتبر القروض أهم نشاط مربح يسعى من طرفه البنك لتحقيق أرباح ملائمة بمخاطر أقل.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي؛ القروض البنكية؛ سياسة الإقراض البنكي؛ تمويل المشاريع الاستثمارية؛ تطوير الاستثمار.

Résumé

Le système bancaire joue un rôle prépondérant dans la vie économique et constitue un outil indispensable pour le financement de projets et la promotion et le développement de l'économie nationale. Ainsi, les prêts bancaires sont considérés comme l'objectif principal de ce système est l'activité principale du travail des banques, comme des prêts un rôle important dans l'activation financée par les banques et relancer l'économie nationale, l'investissement, contribuer au financement des projets d'investissement, à travers lequel il atteint les installations objectifs de bénéfices et la continuité et réalisant ainsi les objectifs de développement économique. En conséquence, le secteur a les banques jouent un rôle essentiel dans la promotion du développement d'une part et d'autre part, le fait que les prêts de profit est l'axe principal des revenus d'une banque, peu importe combien d'autres sources de revenus que les prêts sont considérés comme l'activité la plus lucrative cherche à faire pencher la banque de réaliser des bénéfices appropriés moins de risques.

Mots-clés: crédit bancaire; prêts bancaires; politique de prêt bancaire; financement de projets d'investissement; développement d'investissements.

مقدمة:

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في الحياة الاقتصادية وتشهد العقود الأخيرة كثيرا من التطورات والتغيرات في مجال العمل المصرفي، هذه التطورات أدت إلى تعاظم أهمية الوظيفة الائتمانية للمصرف والتي هي مجموعة القواعد والأساليب التي من طرفها يمارس المصرف وظيفة شرح القروض بشكل منضبط وتسمى هذه العملية أيضا منح القروض أو الائتمان، وتعتبر القروض البنكية من أهم أوجه الاستثمار الموارد المالية للبنك، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، كما أنها تمثل أهمية بالغة على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات. وإن منح البنك قرضا لعملائه مبني على الثقة بقدرتهم على التسديد أي وقت لاحق، ويعتبر القرض البنكي من خدمات الوساطة المصرفية، فقد بدأت هذه الأخيرة في شكل نقل الأموال من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز إلى أن وصلت إلى عملية القرض.

رغم تزايد المشاريع الاستثمارية مهما كان نوعها إلا أنه في بعض الحالات تعترضها مشاكل تحد من استمراريتها كمشكل التمويل الذي يؤدي إلى توقف هذه المشاريع فإفلاسها، مما يدفع أصحاب هذه الأخيرة اللجوء لمؤسسات التمويل من أجل جلب قروض والتي تساهم في استمرار وتوسيع نشاطاتها مما يسمح بتحقيق نتائج إيجابية وذلك بارتفاع رقم الأعمال وبالتالي ارتفاع قيمة النتيجة المحققة. إذ تصبح هذه القروض المحرك الأساسي لعجلة نمو الاقتصادي وركيزة التطور والتنمية، فيصبح قرار منح القرض الحد الفاصل لبقاء المؤسسة.

وعليه يطرح التساؤل عن الدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي في تمويل المشاريع الاستثمارية من أجل توسعتها وتطويرها؟

المبحث الأول: ماهية الائتمان المصرفي

يلعب الجهاز المصرفي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي كون أن تعدد أنشطة المصارف وحدثها جعلها تواجه أخطار حديثة كخطر الائتمان الذي هو هاجس كل مصرف كونه لصيقا بالوظيفة الرئيسية التي ينشأ من أجله¹، وهي منح الائتمان لهذا يطرح التساؤل ما الائتمان المصرفي وكيف وجد؟

¹ - عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري: مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، 2006، ص 191.

المطلب الأول: شرح مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته.

يعتبر نظام الإقراض ليس وليد اليوم بل هو معروف منذ القدم، فهو وليد التعامل في المال والحاجة إليه. وبهذا تعتبر القروض البنكية المحور الأساسي لهذا النظام وتعد النشاط الرئيسي لعمل البنوك، لهذا سيتم عرض مفهوم الائتمان المصرفي وكيفية نشأته.

الفرع الأول: شرح مفهوم الائتمان المصرفي

يأخذ مفهوم الائتمان المالي معنيين معنى لغوي ومعنى اصطلاحى فإن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض أما اصطلاحاً هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عنه انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها¹. كما يعرف الائتمان بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً.

أو معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.

والأدق في تبيان معنى الائتمان هو عملية مبادلة شيء ذي قيمة أو كمية من النقود في الحاضر، مقابل وعد بالدفع في المستقبل، وينظر إليه من ناحيتين:

الناحية الأولى: من ناحية المهلة التي يمنحها البائع للمشتري، لكي يدفع ثمن السلعة التي تسلمها، وفيها يزيد السعر، لأن الثمن مؤجل، وهذا ما يسمى بالائتمان التجاري.

الناحية الثانية: هو العملية التي بموجبها يتعرض شخص غيره مبلغاً متآملاً إعادته في المستقبل مضافاً إليه الفائدة المترتبة عليه، وهذا ما يعرف بالائتمان المصرفي:²

وتعرف وظيفة الائتمان المصرفي بأنها: "تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل المصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.

¹ - عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، المرجع السابق، ص142.

² - إيمان أنجرو: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد الإقراض، ماستر اختصاص محاسبة جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2007، ص18.

وعليه فالائتمان المصرفي هو عملية يرتضي بمقتضاها المصرف مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلا (طبيعيا أو معنويا) بناء على طلبه سواء أكان في الحال أم بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية، أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثل في كفالة المصرف للعميل أو تعهد بالدفع نيابة عن العميل للغير.¹

أما القروض المصرفية فتعرف بأنها تلك الضمانات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حل توقف العميل عن السداد بدون أية خسارة. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلطيات، حتى إنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها.²

وأخيرا يعرف الائتمان المصرفي بأنه "الثقة التي توليها البنوك للعميل (فرد أو شركة) حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين تحصل عليه البنوك من المقترض، يتمثل في الفوائد والعمولات".³

الفرع الثاني: نشأة الائتمان المصرفي

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، بل كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها، ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد و ضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه⁴، بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي

¹ - إيمان أنجرو: المرجع السابق، ص 18.

² - سيف هشام صلاح الفخري: الائتمان المصرفي ودوره في التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، ماجستير العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، 2009، ص2.

³ - مرسية أحبق: آليات منح الائتمان في البنوك التجارية، رسالة ماستر، تخصص مالية وبنوك كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي، رباح ورقلة، 2013، ص02.

عن ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل "2" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية .

⁴ - حمزة محمود: الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية في المصرف التجاري السوري، ودور حماية الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2004، ص02.

تمارس العمليات المصرفية لاحظت هذه المؤسسات أن قسما من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع وتسليمها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصرافين أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابل ما لديهم¹.

وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة، وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.

وقد بدأ التركيز على التحليل الائتماني عالميا منذ بداية السبعينات وهي الفترة التي شهدت تعثر اثنين من أهم المصارف العامة في الغرب. أهمها وهو مصرف "فرانكلين الوطني" في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد خسرت عام 1973م مبلغ 40 مليون دولار، أي ما يعادل ربع رأسماله تقريبا، مما ترتب عليه إعلان بنوك نيويورك قاطبة عن الامتناع عن تسديد حساباتها كل للآخر إلى أن عقد اجتماع تمت خلاله تسوية الحسابات المتبادلة².

وأصبحت المصارف تضع سياسة مكتوبة للإقراض توضح للعملاء متطلبات الاقتراض وقد أصبح موضوع التحليل الائتماني من الموضوعات الشاغلة للنشاط المصرفي باعتباره أداة هامة للوصول إلى دقة في اتخاذ القرارات الائتمانية³.

المطلب الثاني: طبيعة الائتمان المصرفي

لن يتأتى طبيعة الائتمان المصرفي إلا بالتعرض لخصائصه ووظائفه وأسس ومعايير الائتمان المصرفي.

الفرع الأول: خصائص الائتمان المصرفي ووظائفه.

يمتاز الائتمان المصرفي بجملة من الخصائص والوظائف تتمحور في المبلغ، الفائدة، الضمانات والمدة.

أولاً: خصائص الائتمان

1- الثقة: تقي درجة المخاطرة التي تتضمنها العملية.

2- الغرض من القرض ويمثل الهدف من اللجوء إلى الاقتراض.

¹ - فلوح صافي، محاسبة المنشآت المالية، منشورات جامعة دمشق، ط8، 1999، ص13.

² - مطر محمد: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن 2003، ص351.

³ - إيمان أنجرو، المرجع السابق، ص10.

- 3- وهو قيمة المال الممنوح إلى القرض بطريقة مباشرة، والقابل للصرف فوراً بمجرد إتمام الاتفاق.
- 4- الفائدة: وهي التي تسري على مبلغ القرض كله من تاريخ الاتفاق إلى نهاية المدة
- 5- الضمانات تتمثل في القيم المادية والمعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهون أي عندما لا يستطيع العميل تسديد القرض يستطيع من خلال الضمانات استرجاع قيمته.
- 6- المدة هي الأجل الذي يمنح للمستفيد من أجل إرجاع قيمة القرض أو الفوائد أو كلاهما معا¹.

ثانياً: وظائف الائتمان المصرفي : يمكن تلخيص مجمل وظائف الائتمان كما يلي:

- 1- وظيفة الإنتاج: نظراً لتزايد احتياجات الاستثمار الغنثاجي لتمويل العمليات الاستثمارية أصبح اللجوء إلى البنوك أمراً ضرورياً، مما يستوجب توفير قد كبير من رؤوس الأموال، كما نجد البنوك تقوم بدور الوساطة فيما بين المدخرين والمستثمرين لتسهيل وزيادة الاستثمار.
- 2- وظيفة تمويل الاستهلاك: عند عجز الفرد عن توفير الائتمان فيمكن الحصول عليه من طرف البنك وذلك مقابل دفع مستقبلي حسب مدة الائتمان.
- 3- وظيفة تسوية المبادلات: وفي هذه الحالة يستخدم الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبرام الذمم بين مختلف الأطراف وهذه التسوية تتم بشبكات كوسيلة للتبادل مع اعتماد أقل للبنوك الحاضرة في القيام بهذه المهمة².

ثالثاً: أسس الائتمان المصرفي

يجب أن يتم الائتمان المصرفي استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها وهي:

- توفر الأمان لأموال المصرف: قد يطمئن المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.
- تحقيق الربح: وهو حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية³.
- السيولة: يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى المصرف -النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها

¹ - مقشيش سالم: حذر البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ليسانس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص22.

² - مقشيش سالم، المرجع السابق، ص22.

³ - عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين: المرجع السابق، ص195.

من المصرف المركزي- لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة الموازنة بين هدفي الربحية والسيولة¹.

الفرع الثاني: طبيعة العملية الائتمانية المصرفية

تتحدد طبيعة الائتمان المصرفي وفق معايير متعددة سواء من حيث شخصية متلقي الائتمان أو من حيث الأجل، أو من حيث الغرض ومن حيث الضمان ومن حيث طبيعة العملية المصرفية بحد ذاتها هذه الأخيرة تتحدد بالترقية محل العملية الائتمانية إن كان الائتمان نقدي أو ائتمان تجاري.

- ففي الائتمان النقدي يكون محل الائتمان نقداً، فالدائن يقدم نقوداً للمدين الذي يلتزم بردها وتسديدها في وقت لاحق، فطبيعة هذا الائتمان نقدية كما هو ملاحظ لأن محل الائتمان نقد.

- أما الائتمان التجاري: وفي هذا النوع يكون محل الائتمان سلعة أو خدمة تقدم يثمن مؤجل كما يدخل في هذا النوع تقديم الثمن مقابل سلعة أو خدمة مؤجلة، فهذا الائتمان في طبيعته بيع تأجل أحد بدايته، ويطلق على هذا النوع أيضاً البيع الائتماني، والذي هو في معناه الواسع كل بيع لا يتلاقى فيه تنفيذ الالتزامين، وهما التزام المشتري بدفع الثمن والتزام البائع بدفع السلعة².

بالإضافة إلى ذلك فإن العملية الائتمانية تعتمد على الجوانب المالية بصفة أساسية، حيث يتم التركيز على تقدير الجدارة الائتمانية للعميل من خلال دراسة القوائم المالية والبيانات والمستندات المكمل لها، وكذا دراسة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى تحليل حركة حسابات العميل مع البنك وربحية معاملاته وتحليل سوق الصناعة والمنافسة ودراسة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على نشاط العميل والمخاطر التي تحيط بالقروض والتسهيلات الممنوحة له ومدى مناسبة هذه المخاطر مع السياسة الائتمانية للبنك³.

وعليه فالائتمان بمثابة مبادلة لمال حاضر بوعدها مقابل ومبرر ذلك هو الثقة، لكن ليس كل عملية ثقة تعتبر بالضرورة عملية ائتمان، فالائتمان له عناصر أربع على الأقل وهي علاقة مديونية، وجود دين، الأجل أو الفارق الزمني والمخاطرة⁴.

¹ - سيف هشام الفخري، المرجع السابق، ص6.

² - سيف هشام الفخري نفس المرجع، ص07.

³ - عصام عبد الهادي أبو النصر: المرجع السابق، ص08.

⁴ - عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي، البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية، مؤسسة سباب الجامعة، مصر، 2000، ص40.

أما عن موقف المشرع الجزائري فقد اعتبر في المادة الثانية من القانون التجاري¹ أن كل عملية مصرفية أو عملية صرف تعد عملا تجاريا بحسب الموضوع، وهي تقوم في هذا الإطار بعدة عمليات منها قبول الودائع النقدية، الوفاء وخصم الشيكات.

وقد نصت المادة 68 من قانون النقد والعرض على أنه: "يشكل عملية قرض في مفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجب شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان".

وبمفهوم هذه المادة فإن عملية القرض ما هي إلا منح المقترض مبلغ من المال على أن يلتزم برده في المدة الزمنية المتفق عليها، وكل ذلك مقابل نسبة متفق عليها مسبقا في عقد القرض²، وتشكل هذه النسبة ما يسمى بالعوض وهو شرط أساسي لإلزام البنك ويتم أداء العوض في ظل عملية القرض من خلال دفع الفائدة أو بتسديد العمولة وللعوض مكان بأية عملية

القرض حيث يسمح وجوده في مثل هكذا عملية بتمييز القرض البنكي عن القرض المدني الذي عادة ما يكون مجانا وهي القاعدة والاستثناء يكون بفائدة.

ويلاحظ على هذه المادة أنها ربطة بين تصرفين قانونيين في نفس الوقت أي تضمنت التزامين مختلفين في عقد واحد، الأول التزام بعرض وهو صورة التعهد بالدفع ويصدر من العميل للبنك والثاني وضع الأموال من البنك تحت تصرف المقترض³.

المبحث الثاني: دور الائتمان المصرفي في تطوير الاستثمار

تشكل البنوك جزءا هاما من الجهاز المصرفي، وتعتبر القروض أهم نشاط مربح يسعى من طوله البنك لتحقيق أرباح ملائمة بمخاطر أقل، هذه القروض يمكن أن توجه إلى تمويل المشاريع الاستثمارية التي تسمح بتطوير قدرات المؤسسات فمن الملائم إلقاء الضوء على مفهوم السياسة المتبعة في عملية الإقراض وأسباب اللجوء إلى القروض البنكية.

¹ - الأمر رقم 59/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون التجاري، جريدة رسمية عدد 101 الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 1975.

² - عبد الرحيم صباح: القرض البنكي كوسيلة لدعم الاستثمار في الجزائر، دفاتر سياسية العدد 15، جوان 2016، ص 129، المواد 35 و 36 من الأمر 04/10 الصادر بتاريخ 01 سبتمبر 2010

³ - عبد الرحيم صباح: المرجع السابق، ص 130

المطلب الأول: سياسة الإقراض البنكي

تعتبر سياسة الإقراض البنكي المرشد الذي تعتمد عليه البنوك عند تعاملها مع القروض، وتعرف سياسة الإقراض البنكي "تلك القواعد والإجراءات والتدابير المرتبطة بتحديد حجم ومواصفات القروض وكذا الشروط وضوابط منحها ومتابعتها وتحصيلها، حيث يجب أن تكون هذه السياسة مرنة"¹.

وتعرف أيضا بأنها الإلمام بحاجيات المجتمع وأسواق الائتمان التي يخدمها البنى أو يتوقع أن يخدمها لإمداد النشاط الاقتصادي بالأموال بحيث يخدم التقدم وفقا للسياسة المرسومة².

واعتمادا على ذلك يتطلب التعرض إلى أسباب منح البنوك للقروض وأسباب لجوء المستثمرين للقروض البنكية.

الفرع الأول: أسباب منح البنك للقروض البنكية

هناك عدة تصنيفات للقروض وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة فهناك قروض موجهة لتمويل الاستغلال وأخرى موجهة إلى تمويل الاستثمار، ويشمل هذا الأخير كل من القروض المتوسطة وطويلة الأجل، وهي من عمليات القرض الكلاسيكي لتمويل الاستثمارات لكن هذا لم يمنع النظام البنكي من التطوير بشكل يسمح له من تجاوز عوائق ومصاعب هذه الأنواع من القروض حيث يدخل الائتمان الإيجاري في هذا التطوير، وهو عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا بوضع آلات أو معدات أو أي أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى ثمن الإيجار³.

يتكون النظام المصرفي من مجموعة المؤسسات المالية والنقدية وهي التي تقوم بعملية التمويل فهي التي تقوم بدور الوساطة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي وموارد هذه المؤسسات في منح القروض.

وما القرض المصرفي إلا صورة من صور الاعتماد المصرفي، وفيه تسلم النقود مباشرة إلى العميل أو تقييد في الجانب الدائن لحسابه، والعقد هو عقد قرض عادي يتضمن بيان الفوائد والعمولة وميعاد الرد،

¹ - ادريس بن بخمة: دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2016، عن عبد الحميد عبد

المطلب/ البنوك الشاملة وعمليات إدارتها، دار الجامعة الاسكندرية، مصر، 2000، ص13

² - رشيد حمريط: سياسة الودائع والقروض، رسالة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 22.

³ - دلوي عربية سعاد: دور القروض في تفعيل الاستثمارات، مذكرة ليسانس، تخصص مالي كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص10.

ويخضع لأحكام القواعد العامة لعقد القرض مع مراعاة القواعد الخاصة بالالتزامات التجارية، وقد يكون مضموناً بتأمينات كالرهن أو الكفالة أو غير مضمون، يمنح للعميل بمراعاة أمانته ويسره¹.

الفرع الثاني: أسباب لجوء المستثمرين للقرض البنكي

إن إقبال أصحاب المشاريع الاستثمارية على البنوك عامل حضاري من عوامل التنمية، فعوض إقبال الدفاتر التجارية للمؤسسة وتسريح عملها، وإعلان إفلاسها تلجأ هذه المؤسسة للإقراض للقضاء على الأزمة كيفما كان مصدرها، ومن ثمة يكون للعملية الإقراضية عدة أهداف منها الاقتصادية والاجتماعية².

أولاً: أهداف اقتصادية

وتتمثل فيما يلي:

- أ- تغطية العجز المالي للمؤسسة
- ب- تزويد السوق الوطنية بالمنتجات عوض الإقصاء
- ت- تحقيق معدل معين من الربح.

ثانياً: أهداف اجتماعية

وتتمثل هذه الأهداف كالتالي:

- أ- القضاء على البطالة
- ب- رفع مستوى العمال اجتماعياً ومعاشياً ودمجهم في الحياة الاجتماعية
- ج- العناية بالمجتمع وتلبية طلباته³.

فيقوم المختصون في البنوك بإجراء فحص حول طلبات القروض وذلك من أجل اتخاذ قرار الرفض أو القبول ويتم هذا الفحص على أساس اعتبارات يمكن النظر إليها كمبادئ أساسية للاقتراض والتي لها علاقة مباشرة بطلبات البحث وعادة ما تكون البنوك حريصة من عملية منح القروض للعملاء على اختلاف أنواعهم لاختيار أحسنها بغية التقليل من مخاطر عملية منح القروض كخطر عدم الدفع الذي يؤثر على مستوى الأرباح والمساهمين فيه ولإغراء ثقة المودعين⁴.

¹ - عبد الرحيم صباح: القرض البنكي كوسيلة لدعم الاستثمار في الجزائر، دفاتر سياسية العدد 15، جوان 2016، ص 129 عن مصطفى كمال طه، عمليات البنوك، الطبعة 1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005، ص3.

² - دعاوي عربية سعاد: المرجع السابق، ص15.

³ - دعاوي عربية سعاد: المرجع السابق، ص15.

⁴ - بن بخمة ادريس: نفس المرجع السابق، ص13

وعموما تلجأ إلى القروض البنكية المؤسسات العاجزة عن التمويل الذاتي فالبنك يقدم القروض انطلاقا من الحالة المالية للمبنى أو الزبون، وعلى أساس الثقة المتبادلة، أنه في الأول والأخير البنك تاجر، ومن أهم مبادئ العمليات التجارية الثقة، السرعة والائتمان، وبالتالي البنك يثق في زبونه لإرجاع المبلغ المقرض في المدة المتفق عليها والمبينة في العقد المبرم بينهما¹.

المطلب الثاني: أهمية الائتمان المصرفي وأثره على الاستثمار

يلعب الائتمان المصرفي دورا بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية، من خلاله يتمكن هذا الأخير من أن يضمن مستويات من النمو والاستقرار وفق ما يقدمه من مهام للاقتصاد وتكمن أهمية الائتمان المصرفي فيما يلي:

- يعتبر الائتمان المصرفي أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات، وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها².
- للائتمان المصرفي تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك وذلك لأن البنوك تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد للائتمان مما يحد من الاستهلاك³.
- يؤدي سحب الائتمان المصرفي من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي ولهذا فالائتمان المصرفي يعتبر عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد كما يستخدم الائتمان المصرفي أساسا لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية، فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة، فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان وبهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية⁴.
- بدون الائتمان المصرفي تصبح المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية، سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية⁵.
- تمكن القروض من إسهام البنك في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه فتعمل القروض على خلق فرص للعمالة وزيادة القوة الشرائية وزيادة القوة التي بدورها تساعد التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة¹.

¹ - عبد الرحيم صباح: نفس المرجع السابق، ص 132.

² - محمد كمال الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دار المعارف، الاسكندرية نوفمبر، 1997، ص 25.

³ - الخضري محسن، الائتمان المصرفي، القاهرة الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو معرفية، 1987، ص 25.

⁴ - سمية أحبق: المرجع السابق، ص 03، عن محمود حمزة الزبيدي: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، عمان دار الوراق للنشر، 2002، ص 24.

⁵ - سمية أحبق: نفس المرجع السابق، ص 03.

أما أثر فوائد القرض البنكي على الاستثمار كمن في ان أصحاب المشاريع يجهلون من هم الممولون الذين يرغبون بتوظيف أموالهم وبالتالي الالتقاء معهم بهدف الاقتراض، وفي هذا الصدد فإن تدخل البنك يعتبر ضرورياً لأنه الوسيط الذي يجمع الأموال من الممولين وبالتالي توزيعه على أصحاب المشاريع ذوي الحاجة للتمويل².

فالبنك يسعى باعتباره مؤسسة مالية لتحقيق أرباح، وهو أولاً وأخيراً تاجر ويجب ألا تقل الأرباح على ما تحققه المشاريع الاستثمارية الأخرى، والتي تتعرض لنفس درجة المخاطر، وعليه يجب على البنك أن يعيد توظيف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة، والتقليل من النفقات، حيث أن أرباح البنك تتمثل في الفرق بين الفائدة على القرض والفائدة على الإيداع وبهذا يكون البنك قد ساهم في العملية الاستثمارية وجعل لنفسه أرباحاً من عملياته³.

ويعتمد البنك وبشكل رئيسي على الأموال المودعة من الزبائن والتي يحقق منها ربحاً كبيراً، والتي تعد بمثابة نقطة انطلاق العمليات البنكية، لأنه يعيد منحها في شكل قروض للمؤسسات المالية أو قرض للبنوك الاستثمارية وهذه الأخيرة تقوم بتغطية تكاليف المشاريع الاقتصادية للدولة⁴.

وما دام الإقراض البنكي نشاطاً اقتصادياً في غاية الأهمية لما له تأثير على الاقتصاد المحلي فإنه يساهم في تمويل حاجة الأسعار بكل أنواعه كالصناعي والفلاحي والسياحي فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع أجور العمال، وارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك يشير دائماً إلى تقادم أهمية الفوائد والعملات⁵.

كما أن القروض تساهم في تغطية العجز المالي للمؤسسات خلال فترة من الفترات الانتاجية. وعلى المستوى الدولي للبنوك دور جد حيوي وجوهري، فكلما زادت حركة التبادل التجاري عبر الصوت، كلما زادت نشاطات البنوك واتسع مجال ممارستها لنشاطاتها المختلفة، كما أن البنوك تبسط نشاطها المصرفي خارج الصور في شكل تواجد فعلي يتم في شكل فروع أو مكاتب تمثيل تدرس السوق التجاري في الدول الأجنبية⁶.

¹ - عبد الجليل تاوي، دور البنوك في تحويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2008، ص 65.

² - محرز جلال: نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 67.

³ - عبد الرحيم صباح: المرجع السابق، ص 132.

⁴ - عبد الرحيم صباح: المرجع السابق، ص 132.

⁵ - رضوان وليد عمارة: أساسيات الإدارة المالية، دار المسيرة للطباعة والنشر، لبنان، 1997، ص 67.

⁶ - عبد الرحيم صباح: المرجع السابق، ص 132.

خاتمة:

يعد الائتمان المصرفي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، فالإيمان بآثار أهميتها التي برزت في الموضوع فإن القرض البنكي يعمل أيضا على تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود، الوعد بالوفاء كما أنه يعد وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر ويساعد على الادخار ويحد من الاستهلاك وبالتالي القضاء على التضخم، رغم اعتبار القروض المصرفية هي المورد الأساسي الذي تعتمد عليه البنوك للحصول على إيراداتها، ويعد الاقتراض من أهم النشاطات التي تمارسها البنوك وبدونه تفقد المصارف دورها كوسيط مالي في الاقتصاد لكنه في ذات الوقت استثمار محفوف بالمخاطر بسبب القروض والتسهيلات الممنوحة، لهذا لا بد من ضمانات تكون كأساس كاف لمنح القروض، فالضمان يأتي بمثابة تعزيز للقرار الائتماني أو لحماية من مخاطر معينة يتعرض لها المصرف عندما يتخذ القرار بمنح الائتمان، لهذا يجب وجود سياسة مدروسة من قبل البنك في منحها للقروض كما يجب التحكم العقلاني في حجم القروض الممنوحة وكذا القيام بالدراسة المسبقة للمشروع المبرمج القيام به.

المراجع:

- 1- عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري: مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 3، 2006.
- 2- إيمان أنجرو: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد الإقراض، ماستر اختصاص محاسبة جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2007.
- 3- سيف هشام صلاح الفخري: الائتمان المصرفي ودوره في التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية، ماجستير العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، 2009.
- 4- مطر محمد: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.
- 5- عبد الرحيم صباح: القرض البنكي كوسيلة لدعم الاستثمار في الجزائر، دفاثر سياسية، العدد 15، جوان 2016.
- 6- مقشيش سالم: حذر البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة ليسانس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
- 7- محمد كمال الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دار المعارف، الاسكندرية نوفمبر، 1997.

- 8- الخضري محسن، الائتمان المصرفي، القاهرة الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو معرفية، 1987.
- 9- سمية أحيق: المرجع السابق، ص 03، عن محمود حمزة الزبيدي: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، عمان دار الوراق للنشر، 2002.
- 10- عبد الجليل تاوي، دور البنوك في تحويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2008.
- 11- عبد الله خبايا، الاقتصاد المصرفي، البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية، مؤسسة سباب الجامعة، مصر، 2000.
- 12- الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون التجاري، جريدة رسمية عدد 101 الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 1975.
- 13- ادريس بن بخمة: دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2016.
- 14- عبد الحميد عبد المطلب: البنوك الشاملة وعمليات إدارتها، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2000.
- 15- رشيد حمريط: سياسة الودائع والقروض، رسالة ماجستير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
- 16- دحلوي عربية سعاد: دور القروض في تفعيل الاستثمارات، مذكرة ليسانس، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014.
- 17- محرزي جلال: نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 18- محرزي جلال: نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- 19- رضوان وليد عمارة: أساسيات الإدارة المالية، دار المسيرة للطباعة والنشر، لبنان، 1997.
- 20- محمد عبد الفتاح الصيرفي: إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006.